من المتسبب في ارتفاع الأسعار وإلى متى ؟!

المسؤولون : توجيهات فخامة رئيس الجمهورية واضحة وصريحة في تثبيت الأسعار وإحالة المتلاعبين إلى النيابة

شهدت الأسواق خلال الأشهر القليلة الماضية ارتفاعاً متصاعداً في أسعار المواد الغذائية والضرورية ونيرانها تلفح وجه المواطن وحده فقط.

وتحاول الدولة الحد من هذا الارتفاع بناء على قرار فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والأخ/ وزير الصناعة والتجارة حيث بذلت الجهود في هذا الاتجاه وتم اغلاق عدد من المحلات وإحالة المخالفين إلى نيابة المخالفات..

عدد من المسؤولين ذوي العلاقة والمواطنين تحدثوا للصحيفة حول هذا الأمر:

تحقيق/ زكريا السعدي ● ت/ جان عبد الحميد

الغرفة التجارية : ليس كل التجار أشراراً

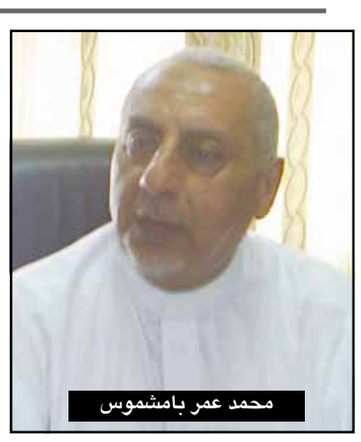
محمد عمر بامشموس

عبدالله الرماح

فضل صويلح

عقيد/شيخ عميش

فؤاد أحمد سعيد القائم بأعمال مدير مكتب الصناعة والتجارة في عدن قال :

يأتي ذلك بناء على توجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن تثبيت الأسعار ووقف المغالاة بها وما يشهده السوق من «حمى» في الأسعار لا مبرر له والذي في الأخير نجد أن المواطن هو الضحية وكذا قرار الأخ وزير الصناعة والتجارة بشأن اشهار أسعار السلع وإعلانها في واجهة المحلات.

ومنذ شهر يوليو الفائت ارتفعت الأسعار بشكل جنوني وعلى هذا الأساس قام الأخ/ أحمد الكحلاني محافظ عدن باصدار توجيهاته لتنفيذ قرار الأخ الرئيس بتثبيت أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وحتى الآن نقوم بتكثيف جهودنا بالتنسيق مع الأخوة مديريء المديريات ومديري مراكز الشرطة لضبط المخالفين والمتلاعبين بالأسعار وقد قمنا بضبط عدد منهم.

وتقوم عملية تثبيت الأسعار على أساس ما كانت عليه حتى شهر يوليو الفائت وحجة بعض التجار أن الزيادة في هذه السلع هي زيادة عالمية ولكنها حجة واهية لأننا نرى أن ماقاموا به من زيادة في السلع لا مبرر له وهي زيادة غير قانونية وهذا ما تم كشفه من خلال الحملات التي قمنا بها وأحب أن أضيف أن وزارة الصناعة والتجارة قد حددت حتى أسعار اللحوم وهي ١٢٠٠ ريال للكيلو الواحد (النوع الجيد) وتتفاوت الأسعار حسب أنواع اللحوم لكن لا يتجاوز هذا السعر كما حدد قيمة (الطبق البيض) بـ ٤٥٠ ريال للمستهلك وضبطنا عدداً من المخالفين وتم احالتهم إلى النيابة.

وأؤكد هنا وعبر صحيفتكم أنه توجد لدينا غرفة (عمليات) تعمل على مدار الساعة على رقم (٢٤٠١٥٢) لاستقبال بلاغات المواطنين عن أي متلاعب بالأسعار وهدفنا هو اشراك المواطن في حملاتنا وتفاعلهم معنا، وفعلاً استلمنا عدداً من البلاغات حول عدم التزام أصحاب اللحوم وبائعي البيض بالأسعار المقررة وتم ضبطهم بفضل تجاوب المواطنين معنا.

وبالنسبة للأسماك فبحسب توجيهات الأخ محافظ عدن لمكتب الأسماك باشعارنا بأسعار الأسماك وهي ٥٠٠ ريال للكيلو الواحد من (الثمد) و ٨٠٠ - ٩٠٠ ريال لأسماك الديرك والسخلة وقد كثفنا خلال الأيام القليلة الماضية حملاتنا على بائعي الأسماك لضمان التزامهم بهذه الأسعار وأحب أن أشير هنا إلى أن هذه الحملات تشمل التجار (بالجملة) والبائعين بالتجزئة وقد راعت القرارات الصادرة هذه المسألة حول شراء أو بيع السلع.

وبالنسبة لعدد المخالفات فقد ضبطنا ٢٨ مخالفة من قبل أصحاب اللحوم و ٩ مخالفات لأصحاب البيض منهم ٦ من تجار الجملة وعدد ٨٠ مخالفة لبائعي المواد الغذائية وطبعاً كلها على مستوى محافظة عدن ونهيب هنا بالتجار والبائعين بإشهار أسعار سلعهم للمواطن والتقيد بالنظام والقانون حتى لا يتعرضوا للمخالفات وإغلاق محلاتهم.

تنسيق الحملات

من جانبه قال الأخ/ حامد لملس مدير عام مديرية الشيخ عثمان :

إن هناك لجاناً مشكلة من قبلنا لضبط الأسعار المخالفة والتلاعب بقوت المواطنين وقد ضبطنا عدداً منهم والتزم البعض الآخر من التجار..

وقد تم قبل هذا أن اجتمعنا بالأخوة التجار والزامهم بإشهار أسعار المواد الغذائية على واجهة محلاتهم بوضوح تام.

والمشكلة التي نواجهها هي أن بعض البائعين يأتوننا بفواتير شراء بأسعار باهضة من تجار الجملة وتجار الجملة ينحون باللائمة على الموردين ونحن نبلغ أخوننا في مكتب الصناعة والتجارة ونأمل حل هذا الإشكال.

العقيد/ شيخ سالم عميش مدير شرطة الشيخ عثمان تحدث حول هذا الموضوع من ناحية أمنية قائلاً:

في هذه المديرية تم إغلاق عدد من المحلات التي لم تلتزم بإشهار أسعارها وكذا بائعي اللحوم والأسماك وتم أخذ التزامات منهم بعدم المغالاة في الأسعار وفقاً لما حدد من قبل وزارة الصناعة والتجارة وهناك دوريات نقوم بها على مدار الساعة لضمان ذلك، ونحب أن نشير إلى أن هناك عدداً من التجار وأصحاب المحلات استجابوا والتزموا فعلياً وهذا يدل على أن هناك تجاراً وبائعين لديهم ضمير.

أسباب ارتفاع الأسعار

الشيخ/ محمد عمر با مشموس – رئيس الغرفة التجارية/ عدن كان له رأي اوضحه قائلاً :

من المعلوم أن المواطن في محافظة عدن على سبيل المثال – ذو دخل محدود جداً وليس لديه مصدر دخل آخر فبالتأكيد أن هذه الزيادة في الأسعار تشكل عبئاً ثقيلاً جداً عليه..

والاتحاد العام للغرف التجارية وأيضاً كل الغرف التجارية في محافظات الجمهورية تحركت وأعلنت في اجتماعها على أن لا ارتفاع في الأسعار واعتماد الأسعار الموجودة حتى شهر يوليو وثباتها على ذلك.

أما عن ارتفاع بعض المواد الضرورية عانياً مثل القمح والدقيق فيجب الوقوف عند ذلك من قبل وزارة الصناعة والتجارة باعتبارها المسؤول الأول عن ذلك، ونحن لا نرى أن يتخذ بعض التجار ارتفاع هذه السلع ذريعة لارتفاع أسعار جميع المواد الغذائية ويغالي بها على حساب المواطن البسيط.

حامد الملس

وأشير هنا إلى ما يسمى بـ «السوق الحرة» القرار الذي أتخذ من مجلس النواب بجعل السوق في اليمن سوقاً حرة ولا يعني هذا أن تحصل مثل هذه الأزمة بدعوى السوق الحرة دون وازع من ضمير أو أخلاقيات ومعايير تحكم مثل هذا التلاعب فهناك مبدأ وعقيدة ودين تحكم أخلاقيات البشر فكيف يهنأ الإنسان بالربح على حساب شقاء أخيه الإنسان وخصوصاً إذا كان ذو دخل محدود أو لا دخل له، والسوق الحرة معناها التنافس لأجل المواطن وليس لسحقه.

ولضمان ذلك وافقنا واقرينا مع الأخوة في وزارة الصناعة والتجارة على إشهار أسعار السلع على واجهة المحلات حتى يعرف المواطن ما له وما عليه، كما وافقنا أيضاً على أن لا احتكار التجار للسلع وخصوصاً إذا كانت الناس بحاجة إلى توفرها في السوق وعلى الأخص الضروريات أما الكماليات مثل الأقمشة أو الكهربائية فالناس لن (تموت) إذا شحت في السوق.

ليس كل التجار أشرارا

أما الشيخ/ عبدالله الرماح – نائب رئيس مجلس الغرفة التجارية لشؤون التجارة فقد عبر عن رأيه حول ما يدور بصفته على اطلاع كامل بما تشهده السلع من أسعار زائدة خلال الأشهر الماضية وقد قال:

ليس كل التجار الكبار هم سبب ارتفاع الأسعار كما هو شائع والسبب أنهم يخافون على سمعتهم فمن مصلحتهم أن يخفضوا الأسعار.. وهناك تجار كبار خيرون وليسو أشراراً ويرفضون الظلم.

وهناك مواد زادت أسعارها عالمياً فمثلاً «القمح» كان قبل سنة يباع بـ «١٧٩» دولاراً للطن الواحد وفي رمضان وصل سعره عالمياً إلى «٢٥٠» دولاراً وهذا الفرق جعل التاجر يرفع سعره محلياً.. والبيض كذلك فقد خسر أناس كثيرون بسبب انفلونزا الطيور في كل العالم وأنتهت كثير من مزارع الدجاج وهذا سبب في ارتفاع سعر الدجاج أيضاً.

فالعالم يواجه أزمة كبيرة وعجزاً هائلاً في انتاج القمح وصل إلى «٤٠» مليون طن في السنة فاستراليا وحدها وهي من كبرى الدول المصدرة وصل العجز فيها إلى «١٠» مليون طن في السنة.

ونحن نعترف بصراحة أن هناك أزمة يعانيها التجار وفي المقابل نرى آخرين هم من يفتعلون الأزمات فمثلاً عندما انخفض سعر السكر بمقدار ٤٠٠ ريال في الكيس كان من المفروض أن تهبط هذه الأسعار محلياً لكن بعض التجار لم يلتزموا وبقوا على نفس السعر المرتفع.

وأضاف.. أن هناك سبباً آخر لإرتفاع الأسعار والتلاعب بها وهو التجار الصغار وأصحاب المحلات الذين هم أساس المشكلة وأعطيك مثالاً أيضاً.. لمَ ارتفعت أسعار المواشي؟؟ أليست بلادنا غنية بالمواشي.. إذن فهؤلاء التجار الصغار أخذوا ارتفاع بعض أسعار المواد الغذائية عذراً فتلاعبوا بأسعار المواد المنتجة محلياً.

شكوى مواطنين.. وجهود مطمئنة

الأخ/ فضل أحمد صويلح.. مدير إدارة الرقابة التموينية والسعرية في مكتب الصناعة والتجارة تحدث قائلاً

تم ضبط عدد كبير من أصحاب المحلات وإحالتهم إلى نيابة المخالفات لعدم إشهار التسعيرة وأيضاً تم إغلاق عدد من المحلات في مديرية الشيخ عثمان والمنصورة وصيرة ومازلنا نتابع هذه المهمة وسنستمر.

كما نشير هنا إلى أن أمامنا مهام أخرى سيتم العمل بها في وقت لاحق ومن أهمها الجلوس مع الأخوة بائعي مواد البناء وخاصة بائعي مادة الاسمنت، وكذا الجلوس مع الأخوة المتواجدين في السوق المركزي لبيع الخضار والفواكه وهذه المسائل ستتم بالتنسيق مع مديري المديريات المعنية.

كما أن هناك توجيه من الأخ/ المحافظ بالنزول إلى سوق بيع المواشي وتشكيل لجنة من مكتبنا ومدير عام مديرية دار سعد ومدير المسالخ وسنقوم برفع تقرير بشأن أسعار المواشي سواء المستوردة أو المحلية.

والتقت الصحيفة بعدد من تجار الجملة.. الأخ/ محمد قائد سعيد عبر في قوله أن هذه الزيادات السعرية ليس لها مبرر في كثير من السلع والمواد وقال أن المواطن هو الضحية في هذا كله..

الأخ/ توفيق القباطي قال نحن نلتزم بالأسعار المحددة حتى شهر «٧» ونقول أن على تجار الجملة الآخرين المغالين في الأسعار أن يتقوا الله في المواطن..

أما المواطن/ محمد سعد محمد فقد شرح حاله قائلاً إن راتبه لا يتجاوز العشرين ألف ريال ولديه من الأولاد والبنات سبعة وأنهم يحتاجون يومياً إلى ٢٥٠ ريال لوجبة العشاء فقط وبحسبة بسيطة تصبح ٧٥٠٠ ريال شهرياً فكيف بالغداء والفطور والمصاريف الأخرى كالماء والكهرباء والتعليم و..و..و..الخ.

الطالب/ عزيز عبد الخالق تأفف قائلاً : إذا استمر الوضع على ما هو عليه من ارتفاع في الأسعار فسنحتاج مستقبلاً إلى مفاعل نووي لإنتاج قرص روتي أو حبة بيض.

مواطنون : على التجار الجشعين ان يتقوا الله ويراعوا أحوال المواطنين